دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أثر أمن أنظمة المعلومات في الحد من مخاطر التشغيل بالمصارف
المؤلف الرئيسي:	عبدالله، علوية أحمد
مؤلفين آخرين:	صالح، حافظ ابراهيم محمد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2003
موقع:	الخرطوم
الصفحات:	1 - 102
رقم MD:	711118
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية الدراسات العليا
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	المصارف، أنظمة المعلومات، أمن المعلومات، مخاطر التشغيل
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/711118

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية

كلية الدراسات العليا

أثر أمن أنظمة المعلومات في الحد من مخاطر التشغيل بالمصارف

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالبة :علوية أحمد عبد الله

إشراف د . حافظ إبراهيم صالح

٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـــة

(وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَشْكُرُونَ) (يوسف:٣٨)

صدق الله العظيم

إهداء

إلى روح والدي عليه رحمة الله تعالى وبركاته ..

إلى أمي الحنون حفظها الله ..

إلى أسرتي الصغيرة (زوجي وبناتي) ..

إلى كل من وضع اللبنات الأولى من تعليمي بمراحله المختلفة

إلى أساتذتي الأجلاء بجامعة أم درمان الإسلامية الذين من عصارة جهدهم كانت هذه المحطة ..

إلى كل من ساهم في إخراج هذا البحث ..

إلى أخواني وأخواتي حملة ماجستير الدراسات المصرفية ..

أهدي هذا العمل المتواضع

الباحثة

شكر وتقدير

الشكر في بدئه لجميع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالسودان الحبيب .

والشكر موصولا إلي الأكاديمية العربية للدراسات المصرفية بالمملكة الأردنية الهاشمية وقبلها الشكر إلي إدارة التدريب ببنك الخرطوم التي أتاحت لي فرصة حضور دورة تدريبية في مجال البحث .

والشكر إلي المعهد العالي للدراسات المصرفية الذي لا يتأخر أبدا عن تقديم ما هو متطور ومواكب من ندوات وسمنارات في سبيل ترقية العمل المصرفي بمشاركات محلية وخارجية .

وختاما الشكر لكل من اسهم في مدي بمعلومة ساعدتني في إعداد هذا البحث .

الباحثة

أهمية البحث

الـــتطور التقنـــي أدى زيادة التغيرات في الأنظمة متعدد المستخدمين وجعل من الســـهولة بإمكان اختراق الأنظمة والوصول إلي المعلومات من غير المخول لهم بذلـــك مما زاد مخاطر التشغيل بالمصـــارف والتي يعتمد العمل بها علي سرية المعلومات .

مشكلة البحث

مـــع التطور التقني المتعدد المستخدمين وزيادة تعقيداته اصبح من السهولة بإمكان اختراق الأنظمة والوصول للمعلومات واستخدمها مع غير المخول لهم بسوء نية وبدافع اجرامي بغرض السطو والنهب للأرصدة المودعة بالمصارف

اهداف البحث

يهدف البحث بصفة اساسية الي :-

١/ الوقـــوف علـــي الاخطـــار المتزايدة والناتجة عن تشغيل الانظمة التقنية علي الجهاز المصرفي .

٢/البحث عن كيفية تفادي التشغيل عن طريق تامين نظم المعلومات .

٣/ محاولة صياغة مبادئ عامة لحماية المعلومات وانظمتها بالمصارف .

٤/لفـــت الـــنظر لخطـــر فيروسات الحاسوب وكيفية الحد من اضرارها للاجهزة والمعلومات والبرمجيات .

فروض البحث

١- زيـــادة اســـتخدام التكنولوجيا وتسارع تقادمها ادي الي زيادة مخاطر التشغيل وزيادة الحاجة لنظام امنَ متكامل لحماية نظم المعلومات .

٢- تعدد المستخدمين لنفس الانظمة يؤدي الي سهولة تسرب المعلومات ووصولها لايدي غير المخول لهم استخدامها .

٣- نظـــام مراقـــبة انظمة المعلومات والتشغيل ومراقبة العاملين معها يساعد في ضبط المعلومات وانظمتها وتقليل الخسائر الناتجة عن استخدامها .

٤- العنصـــر البشـــري له دور فعال في حماية او اختراق أنظمة المعلومات سلباً وايجاباً

٥- فشـــل وعدم كفاية نظم الامن والحماية لانظمة المعلومات يؤدي الي مضاعفة مخاطر التشغيل الداخلية للمصارف .

منهج البحث والمصادر البحثية :-

المنهج والمصادر البحثية

المنهج المتبع في البحث هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد علي المصادر و المـــراجع والدوريـــات والمـــادة المقدمـــة في الندوات والسمنارات وكذلك بعض الإحصـــائيات المتاحة ولم أتمكن من جمع المعلومات بالمقابلة او الاستبيان لحداثة الـــتعامل نوعا مع أنظمة الشبكات والاتصال والتي تحتاج الي الحماية الكبيرة في المقام الأول .

هيكل البحث

المقدمة

الفصل الاول

نظم المعلومات المحاسبية ومخاطر التشغيل بالمصارف

المبحث الاول : نظم المعلومات المحاسبية في المصارف .

المبحث الثاني : مخاطر التشغيل بالمصارف

الفصل الثاني : امن حماية المعلومات وانظمتها

المبحث الاول : المفاهيم والتطور التاريخي

المبحث الثاني : المخاطر التي تتعرض لها المعلومات وانظمتها ووسائل حمايتها

المبحث الثالث : فيروسات الحاسوب

الفصل الثالث: العاملين في أنظمة المعلومات

المبحث الاول الكادر الوظيفي وتهديداته للانظمة .

المبحث الثاني : السياسات الامنية ضد تهديدات العنصر البشري

الفصل الرابع امن مراكز الحاسوب وشبكات الاتصال والانظمة الموزعة .

المبحث الاول: السياسات الامنية للانظمة

المبحـــث الثانـــي : وســـائل حماية مراكز الحاسوب وشبكات الاتصال والأنظمة الموزعة .

خاتمة
الملحقات
المراجع

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	
الفصل الأول نظم المعلومات المحاسبية ومخاطر التشغيل بالمصارف	١
المبحث الأول نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف	١
المطلب الاول : مفهوم وظيفة نظام المعلومات المحاسبية	١
المطلب الثاني : النظام المحاسبي الالي	٢-٤
المطلب الثالث: تطبيقات التكنولوجيا بالمصارف	٥-١٤
المبحث الثاني مخاطر التشغيل بالمصارف	١٥
المطلب الاول المفهوم والاهمية	١٥-١٦
المطلب الثاني: توزيع وقياس مخاطر التشغيل	١٦-١٩
المطلب الثالث: مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية	٢٠-٢٤
الفصل الثاني أمن وحماية المعلومات وأنظمتها	
المطلب الاول المفاهيم والتطور التاريخي - تقديم	٢٥
المطلب الاول : المفاهيم	٢٦
المطلب الثاني لمحة تاريخية	٢٧
المبحث الثاني المخاطر التي تتعرض لها المعلومات وانظمتها ووسائل حمايتها	٢٧-٢٨
المطلب الاول :المخاطر	٢٩
المطلب الثاني: وسائل الحماية	٣٠-٣٥
المبحث الثالث فيروسات الحاسوب	٣٦
المطلب الاول الفيروس تركيبه آلية عمله تأثير	٣٦-٤٠
المطلب الثاني تصنيف الفيروسات	٤٠-٤١
المطلب الثالث : كشف الفيروسات ووسائل مقاومتها	٤٢-٤٤
الفصل الثالث: العاملين في انظمة المعلومات ومراكز الحاسوب	
تقديم	٤٥-٤٦
المبحث الاول الكادر الوظيفي وتهديداته للانظمة	٤٧

المطلب الاول تصنيفات الموظفين	٤٧-٤٨
المطلب الثاني : التهديدات ذات العلاقة بالكادر الوظيفي	٤٨-٤٩
المبحث الثاني: السياسات الامنية لتفادي تهديدات العنصر البشري	٥٠
المطلب الاول اختيار الكادر المناسب واجراءات التعاقد	٥٠-٥٢
المطلب الثاني التدريب والإرشاد	٥٣
المطلب الثالث ادارة العاملين	٥٣-٥٦
المطلب الرابع اعتبارات اخري	٥٦-٥٧
الفصل الرابع امن مراكز الحاسوب وشبكات الاتصال والانظمة الموزعة بالمصارف	
تقديم	٥٨-٥٩
المبحث الأول السياسات الأمنية للأنظمةو أطرها	٥٩-٦٣
المبحث الثاني وسائل الحماية	٦٤
المطلب الأول: وسائل حماية أجهزة الحاسوب	٦٤-٦٥
المطلب الثاني :حماية شبكات الاتصال	٦٦-٧٤
المطلب الثالث حماية الانظمة الموزعة	٧٤-٧٧
الملحقات	٧٨-٨١
الخاتمة	٨٢-٨٤
المراجع	٨٥

فهرس الملحقات

رقم الملحق	الاســـــم
ملحق رقم (١)	شكل يوضح مراحل العمل بنظام المعلومات الإدارية
ملحق رقم (٢)	جـــدول مقارنـــة بيـــن عناصر النظام المحاسبي باستخدام الاسلوب اليدوي والحاسب الحاسب الإلكتروني
ملحق رقم (٣)	رسم توضيحي لتوزيع مخاطر التشغيل ومصادر تغطيتها

المقدمة

المقدمة

شـــهدت الأعـــوام القيلـــية السابقة تغيرات جذرية في مختلف نواحي الإدارة والتشغيل لانظمة المعلومات .

الـــتطور المتوالـــي والتقادم التقني المتسارع وتضاعف اعداد المستخدمين لأنظمة المعلومـــات والـــتوجه نحو الربط والاتصال بين انظمة الحاسوب ادي الي زيادة التعقـــيدات فـــي مجـــال اســـتخدام الانظمة وسهولة اختراق الأنظمة والوصول للمعلومات من غير المخول لهم .

هـــذا الامر ادي الي زيادة الطلب بل الحاجة الي الرقابة الداخلية وتوفير الحماية والامن الكافيين لحماية المعلومات وانظمتها للوصول الغير مخول .

ولقلـــة ونقص الدراسات والبحوث التي تبرز متطلبات تلك الحماية وكيفية توفرها للانظمـــة ، خـــلال الرقابة الداخلية للأنظمة أو من خلال الاختيار الجيد للعنصر البشـــري المســـتخدم للانظمـــة وتدريبية ومراقبته مراقبة مستمرة وليصقة ، ثم اختـــيار هذا الموضوع ليكون باذن اليه مثابة ضوء اخضر للانطلاق في البحث والتنقيب و الدراسة في هذا المجال .

تم الاعتماد في البحث علي المادة المكتوبة بالمراجع والدوريات والندوات ولقد فشـــلت كـــل المحاولات للحصول علي معلومات عن طريق الاستبيان والمقابلة الشخصـــية وذلـــك لحداثة تجربة تعامل البنوك مع الحاسوب بصفه عامة وشبكات الاتصال علي وجه الخصوص .

هـــذا البحث محاولة مبدئية لوضع موجهات تهتدي بها المصارف المحلية لتفادي مخاطر تسرب المعلومات والسطو علي البيانات و سوء استغلالها وقد قسم بحيث يعـــرض الـــباب الاول النظام المحاسبي التقليدي الإلكتروني بالمصارف ومخاطر التشغيل عموما والتركيز علي مخاطر العمليات الإلكترونية بالمصارف .

وفـــي محاولـــة لعكـــس المخاطـــر التي تتعرض لها المعلومات وأنظمتها وكيفية حمايتها كان الفصل الثاني لهذا البحث .

امـــا الفصـــل الثالث فقد تعرض لدور العنصر البشري في تهديد امن المعلومات وكيفـــية الحمايـــة منه . في الفصل الرابع للبحث حاولنا عرض السياسية الامنية ووسائل الحماية لكل من مراكز الحاسوب وشبكات الاتصال والانظمة الموزعة . وكمـــا ورد فـــان هذا البحث بمثابة اضاءة لمن اراد الغوص في اعماق تلك المادة الثرة و نسال الله التوفيق .

الفصل الأول

نظم المعلومات ومخاطر التشغيل بالمصارف

الفصل الأول

نظم المعلومات- المحاسبية ومخاطر التشغيل بالمصارف

المبحث الأول

نظم المعلومات المحاسبية في المصارف

المطلب الأول: مفهوم وطبيعة نظام المعلومات المحاسبية:

نظـــام المعلومـــات المحاســـبية هو مجموعة الأنظمة المستخدمة في تجميع ومعالجـــة البـــيانات المتعلقة بالعمليات المالية لتحويلها الى معلومات يستفيد منها مستخدمي هذه المعلومات.

ويحتاج في تصميم نظام المعلومات المحاسبي الى:-

- تصـــميم البيـــئة المادية ويقصد بها الالات والسجلات والمستندات التي يعتمد عليها في تجميع ومعالجة وتخزين البيانات.
- تصـــميم البيـــئة الوظيفية ويعني تحديد الأنشطة التي يجب القيام بها من خلال مجموعة الالات والسجلات والمستندات والاشخاص.
- تصـــميم البيئة الرقابية أي مجموعة الاجراءات او الترتيبات التي يجب ان يتم مـــن خلالهـــا كل من الانشطة الوظيفية لضمان تادية الوظائف المختلفة للنظام بشكل سليم.

وعن طريق نظام المعلومات المحاسبي يمكن ممارسة الرقابة الجارية على عملـــيات التشـــغيل اليومـــية من خلال دراسة انحراف العمل الفعلي عن النماذج المعـــيارية والميزانـــيات التقديرية.أي عن طريق مقارنة المخطط بالفعلي وتحديد الانحرافات ومسبباتها.

المطلب الثاني

النظام المحاسبي الآلي

إن اســتخدام نظــم معالجة البيانات إلكترونيا (EDP) يؤدي إلي توفير الوقــت والعمــل الروتيني اليدوي للعمليات المختلفة مما يوفر الوقت الكافي أمام المحاسب لكي يقوم بالاشتراك في تحليل المعلومات واتخاذ القرارات الادارية.

وحيث ان المعلومات التي يعالجها الحاسبي الالي هي بيانات محسابية فلابد مــن الــتعاون بين المتعاملين بالمحاسبة والمتعاملين مع الحاسب الالي. وان يكون لكــل مــنهم الدرايــة بطاقة وإمكانيات الحاسب الآلي في معالجة البيانات بكفاءة وفعالية معقولة.

مواصفات النظام المحاسبي الالي المتكامل:

لكي يكون النظام المحاسبي برنامجا متكاملا يجب ان يستوفي الاتي:-

١.تغطية جميع نظم المحاسبة المالية الفرعية.

٢. المقدرة على ربط الحسابات المالية بحسابات التكاليف وبالموازنة التقديرية.

٣. توفير مستويات مختلفة من التقارير وفقا لدليل الحسابات.

٤. العمل كوحدة واحدة متكاملة مع امكانية عمل كل نظام فرعي على حدة.

٥. امكانية اضافة حسابات جديدة لدليل الحسابات وتعديلها والغائها.

٦. إمكانية التعامل مع اكثر من عملية.

٧. احكــام الــرقابة على البيانات الداخلة وطباعة تقارير اجبارية عن القيود التي ادخلت والتعديلات التي تمت عليها.

٨. السماح باضافة انظمة فرعية اخرى كلما ظهرت الحاجة.

٩. وجــود كلمــات للســر على مستويات مختلفة تضمن عدم الدخول الى انظمة فرعية بدون حق.

١٠. استخدام شبكات الاتصال المحلية LAN .

١١. السماح باعداد التقارير المحاسبية في أي وقت.

١٢. سهولة التشغيل مع وجود تعليمات ارشادية تظهر على الشاشة وترشد مشغل الجهاز لما يجب عمله.

١٣. صالحية التشغيل على الانواع المختلفة في الحاسبات ومن الطابعات.

مكونات ومقومات بناء نظام المعلومات المصرفية المتكامل:

يتضح مما سبق ضرورة واهمية وجود نظام للمعلومات لدى كل بنك تجاري يهدف الى اعتبار ان نظام المعلومات هو منهج علمي وعملي للحصول على البيانات والايضاحات والمعلومات المتعلقة باعمال البنك الداخلية والخارجية في الحاضر والماضي والمستقبل، وذلك في الوقت المناسب وبالدقة المناسبة، بحيث تستطيع الاداراة بكافة مستوياتها اتخاذ القرارات التي تحقق اهداف البنك ولا يمكن تصور وجود بنك تجاري كبير الآن الا ويعمل من خلال نظام معلومات محاسبية وادارية متكامل سواء كان ذلك في دولة متقدمة او دولة نامية، مما يؤكد اهمية هذا المنتج في الاستخدامات المصرفية.

وحتى يمكن وضع نظام فعال للمعلومات المحاسبية والادارية داخل أي بنك من البنوك فإن الأمر يقضي اتخاذ بعض الخطوات الضرورية اللازمة لانجاحه منها:

اولا: ضرورة القيام بمسح شامل لنوعية البيانات والمعلومات المتداولة داخل البنك او خارجه، ومدى امكانية الربط بينهما والاستفادة منها، مع تحديد مصادر تلك المعلومات ومعدل التغير الذي يطرأ عليها، ويجب ان تتميز تلك الدراسة لتشمل انواع الوحدات المختلفة داخل تنظيم البنك، ويشمل ذلك المركز الرئيسي والفروع، والتوكيلات والمكاتب والادارات والاقسام المختلفة، وتحديد صور ووسائل تداول المعلومات داخل التنظيم، ومن الضروري ان تنتهي هذه الدراسة بنظرة لاحتمالات النمو المستقبلية في انواع المعلومات المتاح، ونوعية الاضافات المحتمل ان يواجهها النظام.

ثانيا: دراسة التكلفة والعائد لاختيار انسب البدائل، ودراسة إمكانيات الاستفادة من الحاسبات الصغيرة الحجم او المتوسطة الحجم، والتي تتناسب مع ظروف وإمكانات البنك الفنية والبشرية والمادية، او استخدام نظام الميكروكمبيوتر في جميع الادارات للاستفادة من مزاياها، حتى يمكن ادارة هذه الالات بسهولة، وتخصصها في اداء عمليات مضنية مثل خدمة الحسابات الجارية او عمليات

الايــداع والسحب، كما ان تكلفة تشغيل هذا النظام منخفضة الى حد ما مما يمكن استخدامها في بداية تنفيذ نظام المعلومات في البنوك بصفة عامة ولاصغيرة الحجم بصفة خاصة.

ثالــثاً:ضــرورة تعــريف المستويات الادارية المختلفة بنظام المعلومات ومزايا استخدامات الحاسب، وكيفية تشغيل النظام ومن انه لن يحل محل القدرات البشرية ومدخلات النظام ومخرجاته من المعلومات المختلفة، بالاضافة الى اجراء دراسات تدريبية في الحاسب الالكتروني وإمكاناته المختلفة، وإيجاد علاقة قوية بين الإدارة وبين مصممي البرامج والعاملين في نظام المعلومات.

رابعــاً: العمل على تدريب كافة العاملين بالبنك، قبل اتخاذ القرار بإدخال النظام ودراســة مدى امكانية الاستفادة من الخبرات الداخلية بالبنك في ادارة النظام، مع البحــث فــي سوق العمل عن مجموعة من الكفاءات في تحليل النظام وتصميمها لإمكانية توفير التشغيل الكامل للنظام دون توقف.

خامســاً:وضع خطة متكاملة تتضمن التطبيق التدريجي للنظام طبقاً لمدى توافر المعلومــات فــي صــورة ملائمــة لاستخدامها في النظام ومدى توافر الكفاءات المطلوبة للتشغيل وفي ضوء اقتناع الادارة والعاملين بكل مرحلة من التطبيق، هذا بالاضافة الى انه من الضروري إعداد برنامج لاعادة تنظيم العمل بالتدريج، ورفع الحواجــز بيــن الادارات وتوفير نظام جديد لتداول المعلومات حتى يتم العمل في نظام المعلومات دون معوقات.

ملحــق رقــم (١) يوضــح مراحل العمل بنظام المعلومات الادارية بأحد البنوك التجارية:

ملحــق رقــم (٢) يعكــس مقارنة بين عناصر النظام المحاسبي التقليدي اليدوي والنظام المحاسبي باستخدام الحاسبي الآلي

المطلب الثالث

تطبيقات التكنولوجيا في المصارف

Applications of Technology in Banking

ظهرت التجديدات التكنولوجية في أعمال المصارف بشكل أساسي في صورة أنظمة تحويل الأموال إلكترونيا وهو ما يعرف ب EFTS او EFT systems (Electronic funds Transfer systems) . والمكونـــات الأساسية في أنظمة تحويل الأموال إلكترونيا EFTS تشمل:

١- آلات الصرف الذاتي Automated teller machines (ATMS).

٢- غرفة المقاصة الآلية Automated clearing houses (ACHS).

٣- نهايات نقطة البيع point-of-sale (pos) terminals.

والشـــئ الاقل وضوحاً ولكنه اكثر اهمية لكفاءة تشغيل البنك هو الأنظمة الخاصة بتشـــغيل الحاسب، فالفشل في ربط انظمة الحاسب المنفصلة يؤدي الى عدم قدرة بنك ما على تقديم كشف مالي واحد يشمل حسابات العملاء المختلفين.

تطور استخدام النقود من المادية الى غير المادية:

لقـــد تطـــورت الـــنقود مـــن المادية (مثل استخدام الحيوانات، الجلود، الحلي الصـــغيرة وغـــيرها) الى النقود غير المادية (النبضات الإلكترونية) electronic impulses وقـــد اســـتخدمت الأســـر والشركات ثلاثة اجيال من النقود والعملات النقدية والورقية،الشيكات،النقود الإلكترونية.

وهكـــذا فقـــد واكبت وسائل الدفع التطورات التكنولوجية، فتعددت أنواعها واشكالها على مستوى العالم، ومن هذا المنطلق سوف نتعرف في هذا الجزء على ثلاثة انواع من النقود المتداولة حاليا في العالم وهي:

١. النقود البلاستيكية.

٢. النقود الالكترونية.

٣. النقود البنكية.

١. النقود البلاستيكية:

ظهـــرت "النقود البلاستيكية" مع تطور شكل ونوعية النقود، وهي تتمثل في الـــبطاقات البلاستيكية المغناطيسية كالكارت الشخصي او الفيزا او الماستر كارد.. الخ.. الخ..

ويســـتطيع حاملهـــا استخدامها في شراء معظم احتيجاته، او اداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تعرضه لخاطر السرقة او الضياع او الإتلاف.

ويتم استخدام هذه البطاقات من خلال آلات الصرف الذاتي (ATM). وقد ساهمت هذه الآلات في تحسين جودة الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء، كما سهلت تعامل العمـــلاء مـــع المصـــارف خـــلال ٢٤ ساعة يوميا بما فيها الإجازات والعطلات الرسمية.

* انواعها: تنقسم النقود البلاستيكية الى ثلاثة أنواع هي:

(بطاقات دفع-البطاقات الائتمانية-بطاقات الصرف الشهري).

بطاقات الدأ (Debit Cards) :

وهـــي البطاقات التي تعتمد على وجود ارصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة للعميل طالب البطاقة.

وتتمـــيز هـــذه الـــبطاقات بأنها توفر الوقت والجهد للعملاء، وكذلك زيادة ايرادات البنك المصدر لها.

البطاقات الائتمانية (Credit Cards) :

وهـــي الـــبطاقات التـــي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، ويتم اســـتخدامها كـــأداة وفـــاء وائتمان لانها تتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع والخدمـــات مـــع دفـــع آجل لقيمتها ويتم احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقـــيمة التـــي تجاوزهـــا العمـــيل في نهاية شهر، لانها تعتبر إقراضاً مقدماً من المصارف.

ولا يـــتم إصـــدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة للعميل حتى لا نواجه مخاطر عالية في حالة عدم السداد.

ومن امثلتها: بطاقة ال X يزا والماستر كارد وأمريكان اكسبريس.

وتتميز هذه البطاقات بانها توفر للعملاء الشراء الفوري والدفع الآجل، كما تصدر بالعملتيـــن المحلـــية والأجنبية، كما تحمل صورة العميل درءاً للتزوير او السرقة، كمـــا يمكن للعميل سداد المبالغ المسحوبة من هذه البطاقات بالعملة المحلية سواء كـــان المـــبلغ المنصـــرف محليا او خارج الدولة، كما تتمح بعض البطاقات مزايا أخرى لحاملها.

*** بطاقات الصرف الشهري (Charge Cards) :**

وهـــذه البطاقات تختلف عن البطاقات الائتمانية في أن السداد يجب أن يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي ان الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز الشهر).

* وبالـــرغم مـــن هـــذه المزايا الا اننا نجد ان "البطاقات البلاستيكية" غير منتشرة بالقدر الكافي في العالم الثالث نظراً لانخفاض مستوى الدخول، ومحدودية المدخـــرات الشخصـــية فـــي شكل ودائع للطبقة الاعم من المواطنين، وكذلك فإن أصـــحاب الودائع الصغيرة لا يعرف معظمهم مزايا البطاقات وأساليب استخدامها، كمـــا نلاحظ ان المصارف احيانا ما تركز في الدعاية والاعلان عن هذه البطاقات على الفئات ذات الدخل المرتفع في المجتمع وليس الى عامة الشعب.

وإذا عقدنـــا مقارنـــة بســـيطة حول نسبة عدد البطاقات البلاستيكية التي تم اصدارها في مصر منسوبة لعدد السكان نجدها ١٥% إما عن المملكة المتحدة فهي ٣٤,٣٣% منسوبة لعدد السكان. لذا فأمامنا الكثير لإصدار وتسويق هذه البطاقات في دول العالم الثالث.

٢. النقود الالكترونية:

مع تطور الاساليب التكنولوجية الحديثة، والتوسع في استخدامها في كافة مجـــالات الحـــياة الآن نجد ان النقود تطورت ايضا وظهرت بشكل مستحدث في صـــورة "إلكترونـــية" وأخـــذ الجمهور يتداولها من خلال العديد من الاشكال مثل: الـــتجارة الالكترونـــية (من خلال شبكة الانترنت)، الهاتف المصرفي، أوامر الدفع المصرفية وخدمات المقاصة الالكترونية، الانترنت المصرفي.

وسوف نقلي بعض الاضواء على كل وسيط على حدة فيما يلي:

* التجارة الالكترونية (Electronic Commerce) :

منذ عدة سنوات ورجال الاعمال يحلمون بسوق الكتروني شامل، يستطيعون من خلاله التلاقي والتبادل التجاري مع بعضهم البعض ومع الموردين ومع عملائهم بتكلفة أقل وسرعة اكثر ، وامان أكثر.

وقد حقق الانترنت هذه الحلم لرجال الاعمال، واشعل الاهتمام بالتجارة الالكترونية والفواتير واي بيانات أخرى الكترونيا باستخدام (EDL) "Electronic Date Interchange" (رسائل تبادل البيانات إلكترونيا) وأيضا تحويل الاستثمارات الكترونيا.

وقد بدأ هذا النظام منذ السبعينات وما زال يعتبر الحجر الرئيسي للتجارة الالكترونية. كما بدأت شبكة "الانترنت" تلعب دورها المؤثر في التجارة حيث مقدر لها النمو من ٨ مليون دولار عام ١٩٩٧م في امريكا وحدها الى ٣٢٧ بليون دولار عام ٢٠٠٢م، وذلك حسب إحصائية قدرها مركز بحوث "Forrester" .

وقد استفاد الكثيرون من فوائد التجارة الالكترونية في خفض التكاليف، وتحسين الكفاءة عن طريق الاقلال من تداول الاوراق مع تفصيل وملاءمة السلع والخدمات طبقا لاحتياجات ومتطلبات العملاء، مع تحسين وضع المنتجين التنافسي.

وقد حققت بعض الشركات نجاحا كبيراً بسبب كونها قد بادرت بخوض هذا الميدان من جهة، وإنها كانت افضل الشركات من حيث الأداء من جهة أخرى. ومنها على سبيل المثال، شركة جنرال اليكتريك الامريكية العملاقة التي كانت رائدة في عقد الصفقات بينها وبين الشركات الأخرى عبر خطوط الانترنت خصوصا مع أصحاب متاجر بيع وتسويق اجهزتها، كما نجحت شركة "ديل" للكمبيوتر في تسويق اجهزتها عبر الشبكة الدولية حيث سهلت على عملائها اختيار بضائعها، وتمكنت خلال فترة قصيرة من تحسين موقع أسهمها في السوق المالية.

كما يعتبر متجر "آمازون" لتسويق الكتب إلكترونيا مثالا ممتازاً على نجاح التجارة الالكترونية، فقبل عامين فقط لم يوجد لهذا المتجر أي ذكر على خريطة الاعمال والتجارة اما الآن فإنه قد تحول الى اسم عالمي يتضاعف دخله كل ثلاثة

اشـــهر تقريـــبا. ولكن الخبراء يشيرون الى ان النجاح في المستقبل مرهون بثلاثة عناصـــر جوهرية هي: (الإبداع والتجديد، التكامل، التخصص) وهم يعتبرون هذا المـــيدان التجاري اكثر فعالية وأشد تنافسا وقد يؤدي لضياع الكثير من الشركات التي تستطيع التكيف معه.

هـــذا وقد نظمت شركة (JCP) البريطانية استبيانا، شمل ايضا المسؤولين عـــن المعلومـــات لـــدى اكبر ١٠٠ شركة من الشركات ال ٣٠٠٠ المدرجة في البورصة في لندن خلصت نتيجته الى ان ٧٥% من اولئك الذين اجابوا على اسئلة الشـــركة يعتقدون ان التجارة الالكترونية ستؤثر في نشاطات تلك الشركات خلال الســـنوات المقـــبلة. كما تقول الشركة انه من العوامل التي ستساهم في زيادة نمو التجارة الالكترونية ان مثل هذه النشاطات يمكن ان تجري على مدار الساعة لذلك تســـتطيع تغطية دول تقع في مناطق زمنية مختلفة، كما ان إتمام العمليات التجارية الالكترونية بسيط نسبيا ولا يتعدى دقائق قليلة بعد مرحلة الاختيار، إضافة الى ان الوصـــول الـــى المعلومات الخاصة بالبضائع والخدمات فوري يراه العميل على الشاشة أمامه. تساهم التجارة الالكترونية في تقليص النفقات في عدد من المجالات بما في ذلك أجور الموظفين وأجرة المكاتب والتسهيلات ونفقات التسويق والتوزيع والتخزيـــن والإنتاج حيث انه بإمكان التعامل الالكتروني ان يوفر صورة واضحة عن حجم الطلب فتضع الشركات المعنية ما يريده عملاؤها أولاً بأول.

كما تفيد التجارة الالكترونية المصارف بصفة خاصة حيث يمكن من خلالها ان تســـوق المصارف لخدماتها العادية، وخدمات الاستثمار لعملائها، عندما يعتاد عملاؤهـــا علـــى الـــتعامل معها الكترونيا تستطيع تقليص عدد فروعها والنفقات الأخرى المتصلة بذلك.

* إلا أن هـــناك بعـــض العوامـــل التي أعاقت هذا النظام، نذكر منها على سبيل المثال:

- عدم التكافؤ بين الجهات المتبادلة للسلع والخدمات من خلال هذا النظام.
- نقص المعايير الكلية للنظام.

- ارتفاع تكلفة الصيانة وإيجار الشبكات الخاصة بهذا النظام مع الحاجة لتدعيمها أمنيا.

*وبعد الانتشار للتجارة الالكترونية نطرح تساؤلاً هل لها أي آثار جانبية؟ تتلخص الاجابة في النقاط التالية:

أ- تهـــدد الـــتجارة الالكترونية بان تزيل دور إدارة المبيعات كوسيط بين الشركة وعملائهـــا: حيـــث إنه من المفروض أن هناك إدارة للمبيعات بأي شركة تختص بعملـــيات البيع، والترويج، والتعرف على السوق، وتوفير المعلومات عن السوق، والتفاوض مع المشترين وتتخذ القرار النهائي، لذا نجد ان التجارة الالكترونية على شـــبكة الانترنـــت تقوم بكل هذه الوظائف بسرعة وكفاءة ودقة بصورة أقوى من الصور الروتينية التقليدية. لذا فهي تحل محل إدارة المبيعات بشكل تدريجي الآن، وفـــي المســـتقبل ســـنجد إدارة المبـــيعات باي شركة يتضاءل حجمها لان معظم التعاملات في السوق ستصبح الكترونية.

ب- تـــترك الـــتجارة الالكترونـــية آثاراً جانبية على السلطات النقدية، حيث إن عملـــياتها ســـوف تؤثـــر بالتاكيد على حسابات الناتج القومي حيث لن تظهر هذه العملـــيات الالكترونـــية فـــي تلك الحسابات وبالتالي لن تفرض عليها أي نوع من انـــواع الضـــرائب، كما ستقف تقارير المحاسبة والمراجعة عاجزة عن التحكم في تدفـــق هذه العمليات عبر المراكز المالية للشركات مما يستدعي الأمر في معايير جديدة للمراجعة تعترف ضمنيا بنشوء هذا النوع من المعاملات.

ج- إن بنك التسويات الدولية سيعاني من معرفة حجم النقود العالمية العالمية، وفي مقابل يمكن ان يفتح ذلك الباب امام انشطة الجريمة التي يتم تمويلها باستخدام هذا النوع من النقود.

(ويشـــار هنا الى ان وزارة الخزانة الامريكية اعترفت مؤخرا بالتهديد الذي يمثله هذا النوع من التجارة الالكترونية العابرة للحدود على التجارة الوطنية، حيث سيتم إلغاء الحدود الفاصلة بين الدول بدون تدخل السلطات، ويصبح في مقدور أي فرد في أي وقت في العالم تبادل السلع والخدمات على شبكة الانترنت بدون سيطرة او رقابة او تصريح من جهة).